بعد قرار برفع سعر الفائدة وتشديد السياسة النقدية الأمريكية

«فيتش»: «الفيدرالي» يضع التصنيفات السيادية للأسواق الناشئة تحت ضغط خلال 2016

- مؤشر الدولار يرتفع أمام سلة من العملات بنسبة 0.30 في المئة وهو أعلى مستوى للمؤشر قرب 10 أيام
- «الدليمي»: تبعات قرار الفائدة ستظهر نتائجها على اقتصاد كل دول المنطقة الأشهر المقبلة
- قيام البنوك المركزية في أغلب الدول الخليجية برفع الفائدة جذب أنظار المتداولين للأسهم المصرفية
- المؤشرات العالمية وفي مقدمتها الأسهم الأمريكية تتفاعل بإيجابية مع القرار

تأثير قرار الفيدرالي على أسواق العالم

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام كل العملات العالمية في تعاملات، أمس الخميس، بعد رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدل الفائدة على الإقراض.

ورفع البنك المركزي الفائدة من 0.25 في المئة إلى 0.50 في المئة، ليُنهي بذلك سياسة إبقاء الفائدة قرب الصفر بشكل غير مسبوق، ورفع الفيدرالي معدل الفائدة على الإقراض إلى 1 في المئة من 0.75 في المئة.

وارتفع مؤشر الدولار أمام سلة من العملات بنسبة 0.30 في المئة، وهو أعلى مستوى للمؤشر قرب 10 أيام.

وصعد الدولار أمام اليورو في حدود الساعة 9:30 بتوقيت جرينتش، بنسبة 0.40 في المئة ووصل إلى مستوى 1.0869 يورو لكل دولار.

وصعد الدولار أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 0.07 في المئة ووصل إلى مستوى 1.4987 جنيه إسترليني لكل دولار.

وارتفع الدولار أمام الين بنسبة 0.12 في المئة ووصل إلى مستوى 122.38 ين لكل دولار.

وصعد الدولار أمام الريال بنسبة 0.03 في المئة، ونما أمام الجنيه بنسبة 0.34 في المئة.

وكالة التصنيف الدولية فيتش

قالت وكالة التصنيف الدولية فيتش، إن قرار الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة وتشديد السياسة النقدية الأمريكية سيضع التصنيفات السيادية للأسواق الناشئة تحت ضغط خلال 2016.

وقرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة بمقدار 0.25 نقطة للمرة الأولى منذ عام 2006 ليصبح نطاقها ما بين 0.25 في المئة و0.50 في المئة، على أن يتم رفعها بمقدار 0.25 نقطة ثلاث مرات أخرى في الفترة المقبلة لتصل بنهاية 2016 إلى 1.25 في المئة.

وأضافت «فيتش» في تقرير لها عقب قرار الفيدرالي برفع الفائدة، أن التصنيفات السيادية للأسواق الناشئة لن تتأثر فقط بقرار رفع سعر الفائدة الأمريكي، ولكن أيضا سيكون هناك تأثيرات كبيرة إذا ما تمت إعادة توجيه التدفقات النقدية الدولية إلى الأصول الأمريكية.

وتوقعت «فيتش» أن تكون هناك ضغوط على الأسواق الناشئة التي تستخدم محفظة التدفقات النقدية الخارجية في تمويل العجز بالحساب الجاري، وارتفاع تكلفة إعادة تمويل الديون الخارجية.

وترى «فيتش» أن ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية يؤكد التوسع القوي في الاستهلاك المحلي، وانتعاش سوق العمل، إلى جانب معدلات البطالة المستمرة في الانخفاض، وانتعاش الأجور الحقيقية.

وتتوقع أن يرتفع التضخم في 2016-2017، كما تحسنت نسب ديون الأسر؛ وهذا يعني أن الاستهلاك الخاص يمكن أن يكون بمثابة المحرك الرئيسي للنمو في الولايات المتحدة في 2016-2017.

وحافظت «فيتش» على توقعاتها بنمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.5 في المئة في 2016، و2.3 في المئة في 2017.

وأشارت «فيتش» إلى أن قوة الدولار بعد قرار رفع الفائدة سيؤثر على قوة الصادرات الأمريكية والقدرة التنافسية للتصنيع؛ وبذلك ستكون نتيجة القرار للمستهلكين أفضل من المنتجين.

وأوضحت «فيتش» أن قرار تشديد السياسة النقدية الأمريكية يقابله تخفيفها في بعض البنوك المركزية الأخرى مثل بنك اليابان، والبنك المركزي الأوروبي، بما قد يدعم النمو في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ومواجهة الضغوط الانكماشية في منطقة اليورو واليابان.

البورصات العربية تسجل أداءا متباينا

سجلت البورصات الخليجية ومصر أداءً متباينا خلال جلسة، أمس الخميس، بعد قرار الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة، واستمرار هبوط أسعار النفط.

وافتتح المؤشر السعودي مرتفعا 1.3 في المئة عند 6955.7 نقطة، حيث صعدت كل من أسهم ساب 7.6 في المئة، والراجحي 6.4 في المئة، وسابك 2.2 في المئة.

وارتفع مؤشر بورصة مصر في مستهل تعاملات الخميس 2.25 في المئة ما يعادل 146.27 نقطة إلى 6635.30 نقطة مع صعود أسهم «التجاري الدولي»، و«هيرمس»، و«طلعت مصطفى» بنسب 3.2 في المئة و2.94 في المئة و2.6 في المئة على الترتيب.

وقال مدير شركة مينا للاستشارات المالية والاقتصادية- عدنان الدليمي، إن صعود أغلب الأسواق الخليجية أمس هي إشارة جيدة في استيعاب قرار الفيدرالي الأمريكي ومانبعه من رفعها بأربعة دول خليجية».

وأردف «الدليمي» قائلا «إن المبادرة التي قامت بها البنوك المركزية في أغلب الدول الخليجية برفع الفائدة مساء أمس بعد قرار الفيدرالي أعطى تفاؤلا وثقة وقتية للمتداولين وخاصة الأجانب».

وقامت أربع بنوك مركزية خليجية مساء الأربعاء برفع الفائدة فور قرار المركزي الامريكي وهم المركزي السعودي والكويتي والبحريني والإماراتي.

وأكد «الدليمي» أن تبعات قرار الفائدة ستظهر نتائجها على اقتصاد كل دول من دول المنطقة خلال الأشهر القادمة».

وصعد مؤشر سوق دبي 1.8 في المئة بالمنتصف في ظل تركز التداولات على أسهم الشركات العقارية، وارتفع سهم أرابتك 6.4 في المئة، وصعد سهم إعمار 2.7 في المئة.

وارتفع المؤشر العام لسوق ابوظبي بنسبة 1.4 في المئة في منتصف تعاملاته مع صعود سهمي «الدار»، و«الخليج الأول» بنسبة 4.3 في المئة و3.6 في المئة على التوالي.

وصعد سوق مسقط، في منتصف تعاملاته بنسبة 0.13 في المئة بنحو 7.16 نقطة إلى 5369.14 نقطة مع ارتفاع سهمي حديد الجزيرة بنسبة 8.9 في المئة، والخليجية للاستثمار بنحو 4.4 في المئة.

وأوضح «الدليمي» قائلا «إن ارتفاعات أمس لاتعدو كونها مضاربات إيجابية في ظل صعود الأسواق العالمية».

فيما خالفت أسواق الكويت وقطر، الاتجاه حيث تراجع المؤشر القطري بنسبة 0.22 في المئة في المنتصف مابعادل 22 نقطة إلى 9840.22 نقطة، في ظل هبوط الأهلي بنحو 5.6 في المئة، وبنك الدوحة 2.3 في المئة، والخليج الدولية بنحو 2.04 في المئة.

وتراجع المؤشر العام لبورصة الكويت بشكل هامشي عند المنتصف بنسبة 0.03 في المئة من قيمته إلى 5622.88 نقطة في ظل تراجع سهم كابلات بنحو 2.6 في المئة، وسهم كمفيك 1.8 في المئة.

وغابت بورصة البحرين عن التداول، بسبب عطلة أمس الوطني وعيد جلوس الملك.

وأكد الدليمي أن الأزمة بالأسواق على المدى البعيد لازالت تكمن في أسعار النفط وهبوطها المدوي المستمر».

قرار البنوك المركزية في أغلب الدول الخليجية

انتعشت الأسهم البنكية في أغلب أسواق الخليج ومصر خلال جلسة، أمس الخميس، بعد قرار الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة.

ورفع المركزي الأمريكي «الفائدة إلى النطاق بين 0.25 في المئة و0.5 في المئة، ليُنهي بذلك سياسة إبقاء الفائدة قرب الصفر.

وأكد محللون أن ما قامت به البنوك المركزية في اغلب الدول الخليجية برفع الفائدة جذب أنظار المتداولين للأسهم المصرفية، حيث إنها أكبر المستفدين من قرار المركزي الأمريكي الأخير».

وقامت أربعة بنوك مركزية خليجية برفع الفائدة فور قرار المركزي الأمريكي، وهي المركزي «السعودي» والكويتي والبحريني، والإماراتي».

وأوضح المحللون «أن عمليات الضغط للتواصل التي قام بها المضاربون مع التوقعات المؤكدة برفع الفائدة أهلت أغلب الأسهم القيادية بالأسواق الخليجية للارتفاع أمس».

وبحلول الساعة 2:00 ظهراً بتوقيت السعودية، حقق قطاع المصارف مكاسب بلغت 666.9 نقطة أو 4.4 في المئة إلى 15720.6 نقطة في ظل صعود سهم «مصرف الإنماء»، و«الراجحي» بنسب بلغت 6.9 في المئة و6.4 في المئة، الأمر الذي دعم المؤشر العام للبورصة للانطلاق إلى منطقة 7000 نقطة من جديد والصعود بنحو 2.3 في المئة.

وقال محمد الشميمري- المستشار المالي بالأسواق العالمية والعملات، لـ «مباشر»: «القطاع البنكي وخصوصاً الإسلامي منها هو أكبر المستفدين من قرار رفع الفائدة لأنه يتمتع بحجم ودائع تحت الطلب خالية من العوائد وهي تطلب عليها عوائد رفع تكلفة التمويل الأمر الذي جذب انتظار المتداولين لها أمس».

وأضاف «الشميمري» «أن قيام السعودية التي بها أغلب المصارف بالخليج في مقدمة دول المنطقة برفع الفائدة كان له أثر إيجابي على البورصة السعودية».

وقررت مؤسسة النقد العربي السعودي، أمس، رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) بواقع 25 نقطة أساس، وذلك بعد دقائق من قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي برفع معدلات الفائدة القياسي.

وارتفع قطاع البنوك في البورصة المصرية بحلول الساعة 2:05 ظهرا بتوقيت القاهرة 3.3 في المئة ما يعادل 96.4 نقطة إلى 2981.73 نقطة في ظل صعود أسهم «التجاري الدولي» بنسبة 3.8 في المئة، والتي رفعت مؤشر EGX30 في هذه الأثناء 2.7 في المئة إلى 6665.80 نقطة.

وقفز بنهاية تعاملات الخميس، مؤشر البنوك بسوق ابوظبي بنحو 201.16 نقطة ما يوزاي 2.9 في المئة إلى 7145.53 نقطة في ظل صعود سهم الخليج الأول 4.7 في المئة، والشارقة، وأبوظبي التجاري 2.8 و2.7 في المئة، واختتم سوق العاصمة التداولات مرتفعا بنحو 2.05 في المئة.

وارتفع مؤشر البنوك في سوق دبي بنسبة 2.56 في المئة ما يعادل 53.6 نقطة إلى 2153.65 نقطة مع صعود سهمي «عجمان»، و«دبي الإسلامي» بنسبة 7.3 في المئة و4.6 في المئة على التوالي، الأمر الذي دعم سوق دبي للارتفاع في نهاية التعاملات بنحو 2.9 في المئة.

وأعلن المصرف المركزي الإماراتي، أنه رفع - اعتبارا من أمس الخميس 17 ديسمبر 2015 - سعر الفائدة المطبق على شهادات الإيداع التي يصدرها.

وارتفع قطاع البنوك القطري بنسبة 0.92 في المئة إلى 2681.87 نقطة مع صعود السهم القيادي «الإسلامية القابضة» بنحو 3.15 في المئة، وساعد صعود القطاع في تحويل مسار السوق ككل إلى اللون الأخضر والارتفاع بنحو 0.52 في المئة.

وعلى الرغم من هبوط مؤشر سوقي الكويت ومسقط بنسبة هامشية بلغت 0.02 في المئة و0.05 في المئة إلا أن قطاع البنوك شهد انتعاشا في تلك الأسواق أمس، حيث ارتفع المصرفي الكويتي بنحو 0.18 في المئة، وصعدت أسهم القطاع المالي بمسقط 0.13 في المئة.

وفي الكويت، قرر البنك المركزي رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية إلى 2.25 في المئة من 2.0 في المئة.

من جانبه، أكد احمد عقل- المحلل المالي والمستشار الاقتصادي «أن ارتفاع الفائدة الأمريكية وما تبعه من ارتفاع في الفائدة بالبنوك الخليجية أمس لتحقيق التوازن والارتباط بالسياسة النقدية بين أمريكا ودول الخليج أعطى ثقة للمتعاملين بالأسواق واستغلال الخبر بإيجابية».

وأوضح «عقل» أن رفع أسعار الفائدة مفيد لقطاع البنوك في الخليج، فبالنسبة للبنوك الإسلامية ستقوم برفع أسعار الفائدة على الإقراض، بينما لن ترفع فائدة على الودائع لديها، أما البنوك التقليدية فستتجه إلى رفع الفائدة على الإيداع وعلى الإقراض وهو ما قد يكون دون فائدة لها».

وأضاف «عقل» قائلا: شركات البتروكيماويات وشركات الاتصالات وغيرها من الشركات الصناعية العاملة في دول الخليج سيكون عليها دفع فائدة أعلى على القروض التي تحصل عليها، الأمر الذي يعود بالنفع على البنوك الخليجية.

وقرر مصرف البحرين المركزي، وبأثر فوري، رفع سعر الفائدة الأساسي على الودائع الليلة الواحدة من 0.25 في المئة إلى 0.50 في المئة. وكذلك سعر الفائدة على الودائع لأسبوع واحد بواقع 25 نقطة أساس من 0.50 في المئة إلى 0.75 في المئة.

ولم تتأثر بورصة البحرين بالقرار، حيث إنها في عطلة بمناسبة أمس الوطني وعيد جلوس الملك.

وأكد «عقل» أن الأزمة بالأسواق على المدى البعيد لا زالت تكمن في أسعار النفط وهبوطها المدوي المستمر».

تفاعل المؤشرات العالمية

سادت حالة من التفاؤل للمؤشرات العالمية بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة، بعكس ما كان متوقعا، وارتفعت معظم المؤشرات العالمية وكانت في مقدمتها الأسهم الأمريكية.

ورفع البنك المركزي الفائدة إلى النطاق من 0.25 في المئة إلى 0.50 في المئة، ليُنهي بذلك سياسة إبقاء الفائدة قرب الصفر بشكل غير مسبوق، ورفع الفيدرالي معدل الفائدة على الإقراض إلى 1 في المئة من 0.75 في المئة.

وأغلقت مؤشرات الأسهم الأمريكية، أمس الأربعاء، على ارتفاع عقب قرار الفيدرالي بساعات قليلة على ارتفاع، وزادت وتيرة الارتفاع بعد القرار مباشرة.

وأغلق مؤشر داو جونز على ارتفاع بنسبة 1.3 في المئة، وزاد مؤشر ناسداك بنسبة 1.51 في المئة، وارتفع مؤشر ستاندارد آند بورز بنسبة 1.5 في المئة.

ورغم المخاوف الأوروبية من رفع الفائدة الأمريكية وتأثيرها على اقتصاد والأسهم في منطقة اليورو إلا أن مؤشرات الأسهم الأوربية تجاهلت تلك المخاوف وارتفعت، وعم اللون الأخضر على مؤشرات الأسهم الأوروبية في التعاملات الصباحية، أمس الخميس، وبنسبة أكثر من 2 في المئة، حيث ارتفع مؤشر داكس بنسبة 2.81 في المئة، وصعد مؤشر كاك بنسبة 2.41 في المئة، وارتفع مؤشر فوتسي 100 بنسبة 1.17 في المئة.

وارتفع كذلك مؤشر فوتسي ام بي آي بنسبة 2.18 في المئة، وصعد مؤشر آي بكس 35 بنسبة 2.6 في المئة، وصعد مؤشر ستكس 600 بنسبة 2.1 في المئة.

وتعقيباً على قرار الفيدرالي الأمريكي، قال وزير الاقتصاد الياباني- أكيرا أماري، أمس الخميس، إن الأسواق الآسيوية تفاعلت بإيجابية مع قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع نسبة الفائدة الرئيسية.

وأضاف «اماري»، بحسب وكالة الأنباء اليابانية، في طوكيو، أنه يعتقد أن الأسواق تؤيد التغيرات في المناخ المالي الأمريكي الذي بدأ يتحرك تدريجياً نحو التطبيع.

وأضاف أن المستثمرين لم يتأثروا بشكل كبير في الوقت الذي كانوا فيه يستعدون لاحتمال حدوث تأثير سلبي إثر الرفع في نسبة الفائدة الرئيسية على الاقتصاد مثل التأثير على المناخ المحيط برؤوس الأموال في الدول النامية.

واستجابت مؤشرات الأسهم الآسيوية بشكل إيجابي مع قرار الفيدرالي، وشهدت جميع مؤشراتها ارتفاعا، حيث ارتفع مؤشر «نيكي» الياباني في نهاية التعاملات، أمس الخميس، بنسبة 1.6 في المئة، وصعد مؤشر شنغهاي بنسبة 1.81 في المئة، وارتفع مؤشر هانج سانج بنسبة 0.79 في المئة.

وارتفع مؤشر سنسكس الهندي بنسبة 1.21 في المئة، وارتفع مؤشر سنغافورة بنسبة 0.71 في المئة، وصعد مؤشر آسيا داو بنسبة 0.93 في المئة.

وانتعش سعر الدولار مع رفع الفائدة، وصعد أمام كل العملات العالمية، وتجاهل المخاوف من التحركات العنيفة التي كانت تتوقعها بعض الوكالات العالمية.

ومن ناحية أخرى، قال وزير المالية النيوزلندي، إن رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة يعتبر جيدا بالنسبة للاقتصاد النيوزلندي، كما أن رفع الفائدة يقلل من احتمال حاجة الاقتصاديات الأخرى في العالم لخفض الفائدة لتحفيز الاقتصاد.

وأشارت وكالة «فيتش» في تقرير لها عقب قرار الفيدرالي برفع الفائدة، أن التصنيفات السيادية للأسواق الناشئة لن تتأثر فقط بقرار رفع سعر الفائدة الأمريكي، ولكن أيضا سيكون هناك تأثيرات كبيرة إذا ما تمت إعادة توجيه التدفقات النقدية الدولية إلى الأصول الأمريكية.

وشهدت معظم مؤشرات الأسهم الخليجية ارتفاعات في تعاملات، أمس الخميس، بعد قرار الفيدرالي، وبعد قرار بعض البنوك المركزيه في الخليج.

قال مدير شركة مينا للاستشارات المالية والاقتصادية- عدنان الدليمي، في حديث خاص لـ«مباشر»: «إن صعود أغلب الأسواق الخليجية أمس، إشارة جيدة في استيعاب قرار الفيدرالي الأمريكي، وماتبعه من رفعها بأربع دول خليجية».

وأردف «الدليمي» قائلا «إن المبادرة التي قامت بها البنوك المركزية في أغلب الدول الخليجية برفع الفائدة، مساء أمس، بعد قرار الفيدرالي أعطت تفاؤلا وثقة وقتية للمتداولين وخاصة الأجانب».

وعقب القرار الأمريكي، فقد اتخذت 4 بنوك مركزية خليجية قرارات برفع أسعار الفائدة، عقب قرار المجلس الاحتياطي الأمريكي، أمس الأربعاء، برفع الفائدة بعد عدة سنوات من السياسة النقدية الأكثر تشددا في تاريخ الولايات المتحدة.

قال بنك الاستثمار العالمي «أوف امريكا مريل لينش»، إن الفيدرالي الأمريكي قد يتجه لرفع أسعار الفائدة 4 مرات العام المقبل، إذا ما استمرت مؤشرات الاقتصاد الكلي في التحسن.

وأضاف في مذكرة بحثية، تلقى «مباشر» نسخة منها، «بالنظر إلى المستقبل فإننا نتوقع أن يقبل الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة ما بين 3-4 مرات العام المقبل، إذا ما واصل الاقتصاد الأمريكي للتحسن».

الصندوق الكويتي ينظم اجتماعاً للمؤسسات الإقليمية والوطنية لتنمية سيناء المصرية

بدعوة من مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبدالوهاب البدر تعقد مؤسسات التنمية العربية و الوطنية و الإقليمية اجتماعا مع وفد حكومي من جمهورية مصر العربية يضم وزيرة التعاون الدولي الدكتورة سحر نصر، وقائد القيادة الموحدة لشرق القناة الفريق أسامة عسكر ومسؤول التنمية في سيناء اللواء مهندس محمد علي شمس الدين، وذلك يوم الأحد المقبل بمقر الصندوق الكويتي للتنمية.

وقال مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبد الوهاب البدر انه وجه الدعوة لمؤسسات التنمية العربية والوطنية والإقليمية للبحث في طلب تقدمت به الحكومة المصرية للمساهمة في تمويل برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، والذي يحظى بأولوية وأهمية عالية لدى الحكومة المصرية، منوها بأن الجهات المصرية المسؤولة في الحكومة قدمت مجموعة من الدراسات الموجزة للبرنامج تضمنت مشروعات في قطاع النقل والزراعة والإسكان والتعليم والصحة والصناعة.

ومن المقرر أن يشارك في الاجتماع وفود من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي برئاسة رئيس مجلس الإدارة و المدير العام عبداللطيف الحمد، و الصندوق السعودي للتنمية برئاسة نائب الرئيس العضو المنتدب يوسف البسام ، و صندوق أبوظبي للتنمية برئاسة المدير العام محمد السويدي و صندوق أوفيد برئاسة المدير العام سليمان الحريش وممثلو عن البنك الإسلامي .

هذا وستعقد الاجتماعات بالقاعة الرئيسية بمبنى الصندوق الكويتي للتنمية ومن المقرر أن تنطلق جلسات الاجتماع في العاشرة و النصف صباحا حيث تعقد الجلسة الافتتاحية فيما تعقد الجلسة الثانية في الرابعة و النصف عصرا، وستقتصر جلسات اليوم الثاني على الفنيين فقط من الجهات المشاركة.

ومن المقرر أن يتم على هامش هذه الاجتماعات توقيع الاتفاقية الخاصة بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لتمويل مشروع الصرف الصحي في المناطق المجاورة لمصرف الرهاوي في جمهورية مصر العربية والبالغ قيمتها 45 مليون دينار كويتي.

كما سيعقد مؤتمر صحفي في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأحد الموافق 2015/12/20 (بقاعة المؤتمرات) بمبنى الصندوق الكويتي ، لممثل حكومة جمهورية مصر العربية وزيرة التعاون الدولي سحر نصر ، ومدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر ، وذلك للحديث حول نتائج الاجتماعات التي تمت مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية حول تمويل مشروعات شبه جزيرة سيناء .

البنك الوطني يستضيف طلبة كلية العمارة من جامعة الكويت

استقبل بنك الكويت الوطني مجموعة من طلبة كلية العمارة بجامعة الكويت في زيارة ميدانية إلى المبنى الجديد لبنك الكويت الوطني قبل الإنشاء للتعرف على المزايا المعمارية والمواصفات التقنية المتطورة للمبنى ليكون واحداً من المعالم الهندسية الحديثة الصديقة للبيئة.

وتأتي هذه الزيارة في إطار حرص بنك الكويت الوطني على التواصل الدائم مع المؤسسات الأكاديمية والتربوية والطلبة الجامعيين وتقديم الدعم المعرفي والخبرة العملية للطلبة.

واستقبلت إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني الطلبة الزائرين برفقة عميد كلية العمارة في جامعة الكويت عمر محمد خطاب، حيث قاموا بجولة تعريفية مع عدد من المهندسين المسؤولين عن موقع المبنى الجديد للبنك، حيث تم استعراض طبيعة الأعمال الإنشائية والمعمارية والمراحل المختلفة التي مرّ بها المشروع منذ انطلاقه. كما قدّم فريق المهندسين المشرفين في الموقع شرحاً موجزاً لمفهوم الأبنية الصديقة للبيئة والتي يعتبر مبنى بنك الكويت الوطني الجديد واحداً منها، إضافة إلى التعريف بالخصائص والمزايا التي يتمتع بها المبنى من الناحية المعمارية وغيرها من المواصفات المتطورة.

ويشجّع بنك الكويت الوطني مثل هذه الزيارات التي تهدف إلى دعم الكوادر الجامعية وتوسيع آفاق مكتسباتهم الدراسية، وذلك إيماناً منه بأهمية التجربة الميدانية والاحتكاك ببيئة العمل الحقيقية للتعرف أكثر على زوايا وتفاصيل تضاف إلى رصيدهم التعليمي، وهي تندرج في إطار المبادرات الاجتماعية التي يلتزم بها بنك الكويت الوطني تجاه الشباب والمؤسسات التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني يفتح المجال دائماً للزيارات الميدانية الطلابية من المدارس والجامعات. كما يوفر بنك الكويت الوطني مجموعة من البرامج التدريبية السنوية التي تستهدف الطلبة والخريجين بهدف تأهيلهم لدخول معترك سوق العمل.

لقطة جماعية أثناء زيارة الطلبة لموقع مبنى بنك الكويت الوطني الجديد